



إعداد: خالد الخالدي
k.alkhalidi@aljarida.com

النفط والطاقة

النموذج الكويتي لتطوير حقول الشمال يطبق في مشاريع المشاركات النفطية في العراق الكويت في حاجة إلى الشركات الأجنبية عاجلاً أم آجلاً فلماذا التأخير؟



علي خبرات وتقنيات الشركات النفطية العالمية وهي موجودة في معظم الدول الخليجية والدول النفطية الأخرى دون استثناء وكذلك العراق، والمفارقة هي أن النموذج الكويتي لتطوير حقول الشمال يكاد يطبق بحذافيره في معظم مشاريع المشاركات النفطية في العراق.

كما أن خروج الشركات النفطية من الكويت قبل شهرين له أسبابه وهي تجارية واقتصادية بحتة، وقد تكون بسبب وجود فرص عمل بديلة في دول نفطية أخرى، وهذا شأنهم ولكن هذا دليل واضح أننا غير قادرين على المنافسة، وأن بيئتنا النفطية أصبحت غير مشجعة وطاردة.

إلى الإطار التشريعي الذي يعطي الضوابط في التعاقد مع الغير لاستخراج مواد هيدروكربونية، والعقود توضع تحت تصرف السلطة التنفيذية وفق الإطار التشريعي الذي تفتقده، طالباً من مجلس الأمة إعطاءنا إياه، وللاسف فقد ترك أعضاء مجلس الأمة القانون وركزوا على تفاصيل العقود، ولم يعد المشروع في مصلحة الكويت، موضحاً أن هناك من يقول إن المشروع أصبح دون جدوى متسائلاً: إذا أخذ من الناحية الاقتصادية فقد نظر في المشروع عندما كان سعر البرميل 14 دولاراً واليوم أكثر من 60 دولاراً، فإذا كان السعر الأول مجدياً، فهل يعد غير مجد في السعر الثاني؟ وأشار إلى أنه ليس عيباً الاعتماد

على خصوصيتها ستكون مكلفة مما يجعل من شرائها عملية مجدية مستقبلاً وستؤدي إلى النتيجة التي يخشى بعض نواب الأمة الوصول إليها وهي التبرج، كما أن شراء الوقت في حسم القضية يقلل التكلفة الإجمالية النهائية، فأي تأخير آخر في عمليات الحفر والاستخراج فيه تكلفة عالية في المستقبل. ويشير أحد القياديين في القطاع النفطي إلى أن الكويت ليست أقل من إندونيسيا أو فنزويلا اللتين استحدثتا أنماطاً للتعاقد مع الشركات العالمية، إذ استحدثت نمطا خاصا بالكويت هو «مشروع الكويت» وفق الدستور الكويتي والحاجات الفنية، ولكن هناك من وصفه بأنه «سرقة الكويت». ويضيف أن الكويت بحاجة

إذ إن 90 في المئة من ميزانية الكويت ناتجة عن بيع النفط و10 في المئة تشكلها مداخيل غير نفطية ثلاثة أرباعها تأتي من صناعات بترولية كالصناعات التحويلية (التكرير) والميتروكيماويات)، وهو قطاع مهم جدا ينتشر بشكل كبير، بينما يرى البعض أنه في ظل الضبابية الحالية حول حجم احتياطات النفط لا يستطيع مجلس الأمة اتخاذ القرار المناسب سواء بتأييد أو رفض مشروع حقول الشمال، لذلك يجب أن تكون أولوية المجلس الحالي هي مطالبة الوزير بالإفصاح عن الرقم الحقيقي لهذا الاحتياطي، لتمكين المختصين والمجلس من بناء قرار الحاجة إلى زيادة الإنتاج من عدمه على قاعدة بيانات صحيحة، ويتم عندها التعامل مع مشروع حقول الشمال بشفافية، مضيفين أنه ليس مقبولاً طرح المشروع للنقاش ويطلب من المجلس أن يوافق عليه بناء على تكهنات، الأمر بيد الوزير ووزارته وهما اللذان يمتلكان المعلومات وعليهما طمانة الآخرين، ولكن يؤكد الطرف المؤيد للمشروع أن الاستعانة بالشركات الأجنبية ذات الخبرة التكنولوجية المتطورة وامتلاك الوسائل والمعدات والمختبرات وأدوات البحث والتنقيب والقدرة على تجاوز العقبات، هي بكل تأكيد حتمية وضرورية عاجلاً أم آجلاً، سواء ارتضينا ذلك لمصلحة البلاد أم لن نرتضي هذه الحقول لا يستطيع إصلاحها إلا من صنعها، مشيرين إلى أنه مع كثرة استخراج النفط من هذه الحقول يكون من باب الذكاء أن تشاركنا الجهات المصنعة للمعدات والمالكة للخبرات، فهي

تابع مجموعة من المراقبين النفطيين الأسبوع الماضي طرح عقود تخص 8 من حقول النفط والغاز العملاقة، في أول مزاد كبير في العراق منذ عام 2003، ما يعطي شركات النفط موطئ قدم في بلد ربما يمتلك بعضاً من أضخم احتياطات النفط غير المستغلة في العالم، بينما مثل هذه العقود كانت ستكون قبل أكثر من عشر سنوات لتطوير حقول الشمال "مشروع الكويت"، ولكن مع وجود التجاذبات السياسية "مجلس الأمة"، تم إيقاف هذا المشروع الحيوي لمستقبل الكويت كما يدعي فنيو القطاع النفطي، بينما يؤكد البعض أن الكويت أصبحت خبيرة في التخطيط للمشاريع وغيرها ينفذها واكتفت بالمشاهدة فقط على ما يدور من حولها، حيث أصبح المشروع في طي النسيان، علماً بأن جزءاً من استراتيجية المؤسسة لزيادة الإنتاج إلى 4 ملايين باري تعتمد على تطوير حقول الشمال، بالإضافة إلى النفط الثقيل. ويرى آخرون أن هناك مسؤوليات تقع على عاتق المجلس بشكل عام أبرزها قطاع التنمية والنفط، خصوصاً مشاريع كان يفترض أن تقر وهي مشاريع الشمال المتأخرة، معبرين عن اعتقادهم أنها ليست على أولوية أجندة السلطين، محملاً المجلس هذا التأخير لأنه مشروع حيوي جداً، فمشروع حيوي مثل حقول الشمال يمكن أن يدر سنوياً نحو 9 مليارات دينار، مشيرين إلى أن "لو" تفتح عمل الشيطان فلماذا لا تفتح ملف حقول الشمال التي ستحقق فوائض مالية يمكن إعادة استثمارها في قطاعات أخرى عديدة،

يرى البعض أنه في ظل الضبابية الحالية حول حجم احتياطات النفط لا يستطيع مجلس الأمة اتخاذ القرار المناسب، سواء بتأييد أو رفض مشروع حقول الشمال، بينما هذا المشروع بدأ تطبيقه على حقول العراق، ولكن السؤال ما مستقبل النفط الكويتي؟

مشروع حيوي مثل
حقول الشمال يمكن
أن يدر سنوياً نحو
9 مليارات دينار